العليا[٣٣]، الأمر الذي أدى بالحكومة الأردنية الى اصدار بيان أعلنت فيه نفيها القبول بمشروع التقسيم، فهي «لم تتلق من أية جهة رسمية كانت أي تكليف بابداء رأيها في مشروع التقسيم، وأن القول بأنها تؤيده غير مطابق للحقيقة والواقع»[٣٤]. وبهذا البيان ردت الحكومة الأردنية على ما نشر في ٢٣ تموز (يوليو)، عن مناقشة مجلس العموم البريطاني لمشروع التقسيم حيث ذكر وزير المستعمرات أن حكومة شرق الأردن تؤيد مشروع التقسيم.

كان موقف المفتي عقبة في وجه بريطانيا في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم، ولذلك اتجهت الحكومة البريطانية الى محاولة القضاء على المفتي، والى دعم الأمير عبد الله وحلفائه في فلسطين. ففي ١٧ تموز (يوليو) ١٩٣٧، حاولت السلطات البريطانية في فلسطين اعتقال المفتي، الذي أفلت من المحاولة والتجأ الى الحرم الشريف. وقد كتب أورمسبي غور، وزير المستعمرات البريطاني الى بترشيل، سكرتير حكومة فلسطين، الذي كان آنذاك قائما بأعمال المندوب السامي، رسالة أوضح فيها سياسته بشكل حاسم: «من الواضح أن علينا أن نعمل أكثر لدعم عبد الله وأصدقائه، وأن ندعم بقدر ما نستطيع خصوم المفتي. وأنا لا أزال أريد أن ينفى المفتي الى جزر سيشل حالما نقبض عليه، فلن نكون قادرين على تنفيذ أي سياسة في فلسطين ما دام المفتي حيث هو، وما دام لديه ما لديه من قوة»[٣٥].

وقد أتيحت الفرصة المناسبة لبريطانيا لتشديد قبضتها في فلسطين، باغتيال أندروز، حاكم لواء الناصرة البريطاني في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، اذ استغلت السلطات البريطانية هذا الحادث لشن حملة اعتقالات واسعة، بالاضافة الى اعلانها في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٧ عن عدم شرعية اللجنة العربية العليا، واعتقال عدد من أركانها ونفي خمسة منهم الى جزر سيشل. كما أصدرت السلطات أمرا كذلك باقصاء المفتي عن رئاسة المجلس الاسلامي الأعلى وعن لجنة الأوقاف العامة التي كان يرأسها. ويصف تقرير لحاكم لواء الناصرة (الذي خلف اندروز) تأثير هذه الاجراءات بأنها «جعلت الاشخاص الأكثر اعتدالا يفكرون باعادة النظر في المسألة جميعها، وانها بلا شك عززت موقف عبد الله واصدقائه في فلسطين»[٣٦]. غير أن هذا الاطمئنان الى قدرة هذه الاجراءات على تغيير موازين القوى لمصلحة أنصار التقسيم لم يكن في محله، اذ لم تمنع الاجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات البريطانية من تجدد الثورة الفلسطينية، التي دخلت مرحلتها الكبيرة الثانية اعتبارا من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٧، الأمر الذي جعل مشروع التقسيم موضع شك.

على الجانب الآخر، أثار مشروع التقسيم نقاشا حادا في صفوف الحركة الصهيونية، ووصل الخلاف ذروته في المؤتمر الصهيوني العشرين، الذي عقد في زيوريخ بسويسرا في آب (اغسطس) ١٩٣٧. وكانت حجة الذين عارضوا التقسيم أن لليهود حقا ثابتا في جميع فلسطين، وأكثر من ذلك فان فلسطين بأجمعها لن تكون كافية لاستيعاب المهاجرين اليهود في المستقبل، وهذا القسم من الحركة الصهيونية لم يكن قد قبل بعد فكرة «التنازل عن حق» الاستيطان في شرق الأردن. وقد ضم هذا القسم بين صفوفه حزب هاشومير هاتسعير «اليساري» وحزب المزراحي الديني والجناح المحافظ من حزب الصهيونيين العموميين. أما اولئك الذين كانوا يؤيدون التقسيم فقد ضموا بين صفوفهم بشكل أساسي أكثرية حزب مباي بزعامة بن غوريون والجناح «التقدمي» من الصهيونيين العموميين بزعامة حاييم وايزمان[٣٧]. وكان هؤلاء يعتقدون أن موافقة الحكومة البريطانية على توصيات اللجنة الملكية قد وضعت الصهيونية أمام ثلاثة خيارات: أما التقسيم (وفقا لمشروع اللجنة الملكية حيث مساحة الدولة اليهودية صغيرة نسبيا ولا يمثل اليهود فيها أغلبية كبيرة)، أو البقاء كأقلية في فلسطين (في حال رفض التقسيم)، أو أن يصبح اليهود أكثرية